إلى حد ما.. توصيات المؤتمرات الفرعية لامست «مزاج» كل محافظة

بحثاً عن وجبة «الخصوصية»!

■ فيما لحج ترفض أن تتوسع عدن على حسابها، والضالع تطالب بزيادة الدعم المركزي للمحافظة «شحيحة الموارد» وبوصول مكاتب الوزارات الى المديريات..

فإن محافظة إب اتجهت مباشرة الى المطالبة بنصيبها من مياه البحر الاحمر.. بينما البيضاء تبنت ويقوة حلفاً شعبياً موسعاً للتأر.. أما أبين فتميزت عن غيرها بالدعوة الى ارساء تقليد «المساءلة الشعبية» لوحدات الحكم المحلي من قبل المجتمع وكذا «تطهير اجهزة الدولة»..

جمل متنوعة.. وأولويات مترامية لخصتها قرارات وتوصيات المؤتمرات الفرعية الموسعة للسلطة المحلية في (٢١) محافظة يمنية.. الأمر الذي يضفي طابعاً محلياً صرفاً وخصوصية لافتة من مؤتمر لآخر ومن محافظة لأخرى..

أمين الوائلي

من محاسن المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية انها اشعلت التنافس بين المحافظات.. فراحت كل محافظة تباري الأخريات.. وتجاري نفسها وهمومها المحلية وتدفع بها الى الواجهة، وفي المحصلة النهائية اجتمع لنا وللسلطات الحكومية وصانعي السياسات والبرامج التنفيذية طيفاً واسعاً من القضايا والموجهات العامة والخاصة على السواء، وبدت المحليات تستشعر «خطورة» التخلف عن مجاراة الركب، ولذلك كان عليها ان تقدم مشاكلها وقضاياها ومطالبها الخاصة على طبق من «توصيات وقرارات».

لن نستطيع ان نلم بكل شيء، بل ولانحاول ذلك، انما نحن معنيون هنا باخذ جولة سريعة ومتنقلة بين المحافظات والمحليات، وان نسجل بعضاً من شهادة او مشاهدة، بالنظر الى ذلكم القدر المهم من جانب الخصوصية الذاتية، على اعتبار ان هناك قدراً كبيراً ومجموعة واسعة من المطالبات والقضايا المشتركة هي محل اجماع وتجانس بين جميع المحافظات، ومنها على سبيل المثال قضايا المياه والكهرباء والصرف الصحي وزيادة الدعم المركزي والتربية والتعليم..و..و.. الخ.

ولكن هناك خصوصيات تتعلق بكل محافظة.. وهناك توصيات وقرارات «لافتة» او «خاصة» انفردت بها هذه المحافظة عن تلك.. والتقدير هو ان مؤتمرات المحليات كانت معنية-ولاتزال -بإظهار قضاياها الخاصة واشهارها، حتى لاتتكرر أخطاء وسلبيات المؤتمرات العامة للمجالس المحلية- أربعة مؤتمرات- في السنوات السابقة لجهة اهمال القضايا الخاصة والانشغال بالعموميات الكبرى.

على كل حال وفرت المؤتمرات الفرعية مادة دسمة وهي تحتاج الى أكثر من مجرد اعادة نشر واعلان نصي، بل يجب قراءة المقررات والتوصيات بطريقة اخرى واعادة استخلاص النتائج والملاحظات بأكثر من اسلوب واكثر من طريقة.. وهذه التي نحن بصددها ليست سوى جزئية صغيرة من ملف ضخم وكبير.

لحج: «لن تسمح»!

لو بدأنا من لحج، سنتوقف أولاً عند هذه العبارة الصارمة: «وأعلن المشاركون في المؤتمر تمسكهم بالتقسيم الاداري بين محافظتي لحج وعدن، وفقاً لما هو عليه من السابق، وعدم السماح لمحافظة عدن بالتوسع على حساب المحافظة وموارادها المحلية».

على عدن ان تستلم هذه الرسالة «الاخوية» الحارة، والمهم هو ان لاتحدث نفسها بعد الآن باكتساح وديان الخضيرة ومزاحمة الأمير القمندان في مرقده!

بإيجاز وشفافية: التقسيم الاداري يجب ان لايتغير، لحج «لن تسمح» ياعدن.. في هذا السياق وعلى نفس المنوال.. أعتقد ان محافظة صنعاء فعلت المثل، او أرادت ان تقول شيئاً كهذا باتجاه امانة العاصمة، حيث التداخل بين الحدود المكانية للمحافظتين لايزال سيد الموقف.. وكل طرف يشكو الآخر الى الله.

ولابد من فض الاشتباك وتحديد الحدود المكانية وحرمان المحليات والمكاتب التنفيذية من حجة «التداخل الاداري» كلما كانت هناك مشكلة ناتجة عن قصور او تقصير من الجانبين.

وما بين صنعاء والأمانة، ولحج وعدن، ثمة عدد كبير من الحالات المشابهة، وإن بدرجة أقل من حيث حدة الاشتباك وحرارة التجاذب -أو التنافر بالأولى- وتقريباً جميع المحافظات «مؤتمرات فروع المحليات» او معظمها ذكرت شيئاً مايتعلق بإعادة النظر في التقسيم الاداري او ما شابهه.

وعلى كل، فإن هذه واحدة من القضايا الخاصة، وهي كذلك- او برغم ذلك -تميل الى العمومية، ويجب النظر اليها كواحدة من اهم القضايا التي تحتاج الى حل ومعالجة لان بقية القضايا -تقريباً- تتوقف على هذه او تبنى عليها.

لحج ايضاً طالبت «بإيجاد صيغة نهائية لمعالجة قضايا المساكن المؤممة ومشاكل الاراضي».. ولذلك فهي ترى منحها تعويضاً مالياً لتتمكن من معالجة قضايا الارض للملاك والمنتفعين.

هذه ايضاً قضية خاصة ولها وجه الى التشابه مع أخريات، عدن مثلاً والمكلا.. وغيرها.

وبعد ذلك.. المؤتمر الفرعي لمحلي لحج سجل مطالبة «بإعادة النظر في القيادات الامنية على مستوى المديريات».. ومن مصلحة المعنيين ان يتجاوبوا مع هذا الصوت، هناك مايكفل علناً، وان هي إلا اشارة تغني عن العبارة.

الضالع: «زيدوها»!

قريباً من لحج، فاضت الضالع بشكواها.. وصرّحت بما تراه سبباً اساسياً لكثير من معاناتها اليومية.

مباشرة أوصى محلي الضالع «بزيادة الدعم المركزي والرأسمالي للمحافظات التي مواردها شحيحة حتى تصبح قادرة على تحقيق المشاريع والخدمات الاساسية».

الصدق صدقة «تقول الضالع» ولسان حالها يقطر او ينشد: «العين بصيرة واليد قصيرة» بمعنى «العافية تشتي حسوه»! وللامانة تكاد هذه تكون قضية القضايا بالنسبة الى الضالع تحديداً.. ولأنها لم تشأ ان تظهر «أنانية» او ما شابه، ذكرت «زيادة الدعم المركزي والرأسمالي للمحافظات التي مواردها شحيحة».

فعممت وهي تعني التخصيص، ومن حقها أن تخصص.. فزيدوها زادكم الله..

اضافة الى «القروش»، تمنت الضالع وصول فروع المكاتب التنفيذية الى المديريات «بما يعزز البناء المؤسسي ويساعد في تسهيل الاجراءات على المواطنين».

ولم نكن نعرف قبل هذه المرة ان مديريات الضالع بلا مكاتب تنفيذية او مجمعات حكومية.. والمفارقة هذه نضعها بين يدي رجال المركز، ومعها برقية موجزة مفادها: «وبعد ذلك تسألون: لماذا الضالع تحديداً تتململ»؟!

وبودي لو عثرت اليوم على شريط قديم باداء الفنان «البعداني» الذي لم نعد نسمع عنه شيئاً، وفيه اغنية صادحة تتضمن اعلاناً صريحاً وعذباً، هكذا: «محبوب قلبي من الضالع».. عليهم ان يجدوا هذه الاغنية ويردودها من حين لآخر، فلها أثر جيد على ما أظن.. أقله جعلتني أحب الضالع من وقت مبكر، فهل يؤمنون بفاعلية الغناء؟!

إب: «البحر»!

وبعد.. إب «الخضراء» كانت واضحة وظامئة جداً وهي تطالب بنصيبها من مياه البحر الاحمر أسوة بالجارة الحالمة!

من ناحية أوصى مؤتمر محلي محافظة إب بـ«تنفيذ توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بشأن تأهيل محافظة إب لتكون المحافظة السياحية».. ومن ناحية ثانية أكد المؤتمر «على ضرورة اضافة محافظة إب ضمن الدراسات الجارية لتزويدها بالمياه عن طريق التحلية ضمن مشروع محافظة تعز».

العاصمة السياحية بلا مياه!! واللواء الأخضر بات يبحث عن شربة ماء ولو من البحر..!!

ليست مفارقة، ولكنها أكثر من ذلك، مشكلة او تعبير عن مشكلة حقيقية تتفاقم باستمرار، وهذه خصوصية إب.. الخضراء.. الظامئة!

ولم ينس المؤتمر- طبعاً- ان «يطالب بايقاف أي حفر عشوائي ومنع ري شجرة القات والحد من زراعتها على حساب الاراضي الزراعية».

المشكلة هنا هي: من يطالب المؤتمر تحديداً؟ اذا كان هؤلاء هم قيادة المحافظة والسلطات المحلية والمديريات والمكاتب التنفيذية، ومع ذلك سمحوا بحدوث المشكلة طوال سنوات وعادوا يطالبون؟!

الحل بايديهم، فقط ليبدأوا بالعمل والمنع وما الى ذلك.. وليعفوا أنفسهم من المطالبة التي لا معنى لها.

مؤتمر إب (المحلي) تحدث عن «طالبي العودة الى الخدمة العسكرية وتحسين أوضاع المتقاعدين كامثالهم في المحافظات الاخرى».

وللأمانة فإن هذه الالتقاطة المتميزة انفردت بها إب تماماً.. فلم يتطرق أحد قبلها الى «المتقاعدين وطالبي العودة الى الخدمة العسكرية»!! باعتبارها قضية وطنية لها حضور في المحافظات اليمنية كافة، وليست فقط مشكلة تتعلق بالمحافظات الجنوبية لوحدها- كما كرس الاعلام والخطاب السياسي الاعور هذه الصورة الضيقة والقزمة وتعمد حصرها في زاوية شطرية ومناطقية وقروية بائسة ومخادعة.

اللفتة الذكية جاءت من إب.. الظامئة، أروى الله عطشها وأهلها.. أهلنا الأحبة.. آمين.

أبين: «المساءلة»!

لم يعد لديَّ وقت يتسع، والمساحة لاتسمح بأكثر من هذا، فقط.. لن أنصرف من هذه الحلقة دون اشارة الى أبين.. حيث حفل بيان مؤتمرها المحلي بقضايا نوعية وخاصة.. كثيرة وكبيرة.. وكلها مهمة وعلى درجة من الخصوصية والحضور المحلي المركز.

وكراي وقراءة شخصية ساعتبر ومن دون تردد، بيان مؤتمر محلي أبين واحداً من أهم البيانات الصادرة عن المؤتمرات الفرعية للسلطات المحلية بالمحافظات، لجهة تماسكه وانصبابه على قضايا وتوجهات مركزة.

محلي أبين انفرد بمطالبة نوعية مفادها «ارساء وتعزيز أسس وتقاليد المساءلة الشعبية لوحدات الحكم المحلي من قبل المجتمع المحلي من خلال أطر واليات مناسبة».

هذه جيدة وفريدة تماماً.. وتنسجم مع توصية اخرى في نفس البيان تؤكد على سرعة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومكافحة الفساد من خلال «تطهير اجهزة الدولة المختلفة ومعالجة الاختلالات».□

ونواصل في العدد القادم بإذن الله.

لحج: لن تسمح بتوسع عدن على حسابها!

إب: مطالبة بمياه البحر!

الضالع: زيدوا الدعم المركزي.. «بحجر الله»!

صنعاء والأمانة: جدل الحدود المكانية!

أبين: نحو المساءلة الشعبية و«التطهير»!

قضايا أغفلتها مؤتمرات المجالس المحلية!!

■ شهدت محافظات الجمهورية خلال الايام القليلة الماضية عقد مؤتمراتها الفرعية للسلطة المحلية.

والمتتبع للبيانات الختامية وما احتوته من مطالبات وتوصيات سيجد أن هذه المؤتمرات قد تطرقت لعدة قضايا مهمة كان أبرزها الدعوة للاصطفاف الوطني للدفاع عن الثوابت الوطنية وفي مقدمتها أهداف الثورة والحفاظ على النظام الجمهوري والتصدي لكل الدعوات النشاز التي تحاول المساس بوحدة اليمن الواحد.. كما توقفت بيانات المؤتمرات عند كثير من المطالب الاخرى وخاصة المطالب التنموية وتنفيذ استراتيجية الحكم المحلي واسع الصلاحيات وغيرها من المطالب الاخرى.

أحمد الرمعي

وكما قلنا أنه ورغم أهمية القضايا التي طرحت إلا أن هناك قضايا مهمة أغفلتها مؤتمرات المحليات وإن كانت بعض المحافظات قد تطرقت إليها الا ان ذلك كان بشكل مختصر مثل قضية ارتفاع الأسعار وأثرها على المواطن والمعالجات اللازمة لها وكيفية مجابهتها ومن المتسبب فيها.

وهناك قضايا أخرى لم تتطرق إليها مؤتمرات المحليات البتة سنحاول التطرق اليها في هذه المساحة.

الهجرة الداخلية

الهجرة الداخلية في اليمن هي إحدى المشكلات التي تنعكس اثارها على الفرد وعلى المجتمع، والمقصود بها الهجرة من الريف الى الحضر.

ورغم أهمية هذه القضية وما قد تؤدي اليه من خلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين السكان وما يترتب عليها من تناقص مساحات الأراضي المزروعة وحجم توزيع الخدمات في الأماكن المستقبلة للمهاجرين من الريف الى المدن، إلا أن هذه القضية غابت تماماً عن نقاشات مؤتمرات السلطة المحلية رغم أهميتها ورغم أنها من صلب اختصاصات السلطة المحلية في الريف والحضر.

وإن كنا لا نستطيع معالجة هذه المشكلة في مؤتمر أو موضوع مختصر- كما يشير الى ذلك الأستاذ علي الهيثمي أمين عام الاتحاد الزراعي الذي حذر في نفس الوقت من مخاطر استمرار هذه الظاهرة دون حلول ومعالجات سريعة.

ولا نعتقد اننا في هذه العجالة نستطيع الإحاطة بكل أبعاد هذه الظاهرة والنتائج التي تترتب عليها ولكننا كنا نتمنى أن يكون لها مساحة لدى السلطة المحلية.

الفساد المالي والإداري

قضية أخرى شائكة لها آثارها السلبية على المواطن اليمني وعلى الوطن وتقدمه واستقراره وأمنه الاجتماعي والاقتصادي مثل قضية الفساد التي مرت عليها البيانات الختامية للمؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية مرور الكرام، وإن كان البعض قد أشار اليها وعدَّد مخاطرها إلا ان ذلك كان بشكل مقتضب لا يتناسب وحجم المشكلة التي يعاني منها الجميع.. وإن كنا هنا نقصد الفساد المالي والإداري إلا أننا ايضاً نضيف اليه الفساد السياسي الذي يمارسه البعض، ولاندري كيف غابت مثل هذه القضية.

النمو السكاني

مشكلة النمو السكاني من القضايا التي كان يجب الوقوف عندها من قبل مؤتمر السلطة المحلية لما لها من انعكاسات خطيرة على معيشة الاسرة اليمنية نتيجة عدم تناسب معدل النمو السكاني مع الموارد المتاحة لبلادنا.

وإن كانت معالجة هذه الظاهرة والتعريف بخطورتها ليست مسؤولية أعضاء المجالس المحلية بمفردهم بل مسؤوليتنا جميعاً جهات رسمية ومنظمات مجتمع مدني وأحزاباً وأفراداً، إلا أننا كنا نتمنى أن لا تغفل مؤتمرات المحليات قضية بهذا الحجم.

المرأة والطفل

إن كانت المرأة وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة قد حصلت على الكثير من الحقوق وأصبحت تتبوأ المناصب العليا على المستوى الرسمي والحزبي إلا انه مازال هناك نساء يعانين من الأمية وخاصة في الأرياف، لذلك كان الأولى بمؤتمرات المحليات الدعوة لتبني قضايا المرأة التي تشكل نصف المجتمع.

هذا فيما يخص المرأة، أما فيما يخص حقوق الطفل اليمني فقد غاب غياباً كاملاً من أجندة المحليات.. رغم ما يعانيه الطفل اليمني من ظروف قاهرة تدفع به الى سوق العمل رغم صغر سنه إضافة الى ما يعانيه من الاضطهاد الاسري وعدم تمكنه من الحصول على حقه في التعليم والصحة.

ولا ندري كيف لم تنظر مؤتمرات المحليات في قضايا فلذات أكبادنا رجال المستقبل وصناع الغد والسواعد التي يعلق عليها الوطن الآمال.

محو الأمية

من المعروف أن اليمن مازالت ضمن الدول ذات المستوى الأعلى في عدد الأميين وإن كانت بلادنا قد أطلقت عدداً من الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد للقضاء على هذه الظاهرة والتخفيف منها، وقد استطاعت بالفعل قطع شوط في هذا الجانب إلا أنه كان الاولى بالمجالس المحلية ومؤتمراتها مناقشة هذه الظاهرة والوقوف عليها ومحاولة المشاركة في وضع مقترحات لمكافحتها كونهم أقرب الى المواطن بحكم مواقعهم في السلطة المحلية، لكن هذه القضية غابت أيضاً من أجندة المؤتمرات الفرعية رغم أهميتها وارتباطها بكافة مناحي الحياة.

خاصة أن الأرقام تشير الى أن قاعدة التعليم الأساسي للتعليم النظامي لاتتسع لاستيعاب الاطفال من الجنسين ممن هم في سن التعليم الإلزامي .. فكيف فاتت قضية مثل هذه على مؤتمرات المحليات.

القرصنة البحرية

رغم خطورة عمليات القرصنة البحرية التي برزت على السواحل الصومالية وسواحل خليج عدن وما تبع ذلك من تواجد عسكري أجنبي بحجة مكافحة القرصنة وما يترتب على ذلك من تهديد للأمن القومي للدول المطلة على البحر الأحمر إضافة الى ما تشكله من خطورة على الملاحة الدولية وآثارها الاقتصادية، إلا أن قضية بهذا الحجم قد غابت أيضاً من المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية ولم تتطرق إليها أو تناقشها حتى مؤتمرات المحافظات الساحلية القريبة من أعمال القرصنة.

مما يؤكد أنه كان هناك بعض القصور في تناول القضايا رغم النجاح الذي حققته المؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية.

وبطبيعة الحال فإن ما ذكرنا، هنا من قضايا لم يتم التطرق إليها، ليست هي القضايا الوحيدة التي غابت عن مؤتمرات المحليات، فهناك قضايا أخرى لا يتسع المجال لذكرها.□

«المحليات» من الحلم إلى الحقيقة

ناصر العطار*

■ لم يقتصر دور وثمار ميلاد اليمن الجديد في ٢٢ مايو ١٩٩٠م على إعادة اللحمة للجسد الواحد أرضاً وإنساناً فحسب، بل لقد أصّل ووضع الأسس والمبادئ الأساسية لبناء المجتمع اليمني والمستمدة من روح الإسلام الحنيف وأهداف الثورتين ومن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والتي على ضوئها تمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه باعتباره مالك السلطة ومصدرها والتي بموجبها كرس النهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة ومارس الشعب حقه في الاستفتاء والانتخابات العامة بالشكل المباشر، وتم وضع اللبنة الأولى لنظام الحكم المحلي بإصدار قانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠١م واللوائح المتفرعة عنه، والذي جاء مفصلاً لأحكام الدستور المواد «٥، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨» التي تضمنت أسس إنشاء السلطات المحلية وتحديد مهامها الأساسية واعتبارها من أجهزة السلطة التنفيذية، تلى ذلك اجراء الانتخابات المحلية ٢٠٠١م، ٢٠٠٦م وصولاً الى انتخاب محافظي المحافظات ٢٠٠٨م.

واليوم ووفقاً للاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي الذي قامت بإعداده الحكومة كاهم الوثائق المقدمة للمؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية والمؤتمر العام ومن خلال الاطلاع عليه، يُستنتج أن الحكومة قد سعت الى الخطوات الجادة العلمية والعملية لترجمة الإرادة السياسية وعلى رأسها رمز الأمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والمؤتمر الشعبي العام.. والممثلة في البرنامج الانتخابي للانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م ومبادرة رئيس الجمهورية، ومشروع التعديلات الدستورية المقدمة من رئيس الجمهورية، والتي تؤكد جميعها على ضرورة تعزيز اللامركزية وتوسيع المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي.. وقيام نظام الحكم المحلي وفقاً لمنظومة حديثة ومنهجية تبدأ بالتشريع ثم التخطيط وأخيراً التنفيذ، والتي من خلالها ستتمكن الوحدات الادارية المحلية من تسيير شئونها وصولاً الى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستديمة.

إن الماضي خير شاهد ودليل على صدق وإخلاص النوايا في مواصلة المسيرة النضالية والوطنية للمؤتمر الشعبي العام وكافة أبناء الشعب الأوفياء لوطنهم، بزعامة زعيم الأمة محقق الوحدة.. إن المستقبل المشرق للحكم المحلي يستشف للقارئ العابر والمتابع للفعاليات والقرارات التي خرجت بها المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية وكذا ما تضمنته الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي التي أشرنا إليها سابقاً، كونها قد ارتكزت على الأهداف والمبادئ العامة والفرعية المتمثلة في تحديد مصفوفة بالمهام والأنشطة المراد تنفيذها وتحديد التكلفة والإجراءات والفترات الزمنية والمكلفين بالتنفيذ على المستوى المركزي والمحلي ابتداءً من التعديلات الدستورية والقانونية وتحديث البنية المؤسسية، وانتهاءً بوضع الخطط والبرامج الاستثمارية وتنفيذها، والتي ستحقق بإذن الله وعونه النتائج التي من شأنها توافق التشريعات والسياسات العامة للحكومة مع مبادئ وأهداف واستراتيجية الحكم المحلي المنشود.. وأن تكون البنية المؤسسية لمنظومة الحكم المحلي مهيأة لاستيعاب المهام والوظائف الخدمية والتنموية المناطة بوحدات الحكم المحلي وفقاً لقدرات بشرية كافية ومتمكنة من تنفيذ المهام وللموارد المتناسبة مع حجم المهام.. ولكل مبصر أن يرى النور والحقيقة التي تبدد ظلام الأوهام والأباطيل.□

* رئيس دائرة الشئون القانونية